

مقالات

بلال الحسن*

لماذا يحاصر العالم حكومة "حماس"؟ إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني أو الموت والتلاشي

العالم يحاصر حكومة "حماس". لماذا يحاصر العالم حكومة "حماس"؟

السؤال مشروع من أجل توصيف دقيق وصحيح للوضع السياسي الفلسطيني. وهو مشروع أيضاً بسبب تغيرات تحدث في العالم العربي، لكن من دون أن تتم مواجهتها بحصار شامل يصل إلى حد تجويع شعب بأكمله. ففي السودان، حيث البلد الكبير بالسكان والمساحة، واجهت حكوماته المتعاقبة ضغوطاً أميركية وغربية كبيرة ومتواصلة، أولاً بسبب مشكلة الجنوب، وثانياً بسبب أحداث دارفور، وتم التعامل مع الأزميتين ضمن الأصول السياسية العالمية المتبعة. حدثت ضغوط وتهديدات، لكن الأمور لم تخرج عن إطار تلك الأصول. وفي الصومال سيطرت فجأة على الوضع حركة المحاكم الشرعية الإسلامية، وفي تحرك عسكري مضاد لأمر الحرب المدعومين من الولايات المتحدة الأميركية، وشكلت هذه السيطرة ضربة للسياسة الأميركية - الغربية، غير أن ردة الفعل جاءت أيضاً بحسب الأصول السياسية، ضغوط ودعوات إلى الحوار والتفاهم ما دام ذلك يؤكد الابتعاد عن حالة إرهابية مماثلة لطالبان الأفغانية. لكن التعامل مع حركة "حماس" شذ عن هذا المنهج، وتجند العالم الغربي بأكمله لحصارها، على الرغم من أنها جاءت إلى السلطة بشفافية ديمقراطية كاملة. وكان من غرائب الأمور أن قوى فاعلة في الوضع العربي تجندت هي أيضاً لإكمال الحصار حول حركة "حماس". وكان الحصار شديداً وقاسياً بحيث شمل الحلقة الثالثة المتمثلة في المصارف العربية التي تم تهديدها بالعقاب إذا هي قبلت أن تكون ممراً لأموال تصل إلى حكومة "حماس". حتى ليتمكن القول إنه لم يحدث في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي أن تجندت كل هذه القوى ضد وضع فلسطيني ناشئ. لم يحدث ذلك في أجواء الحروب، ولم يحدث في أجواء الحرب الفدائية المعلنة، إنما حدث فقط عندما وصلت حركة "حماس" إلى السلطة عبر الانتخابات. لماذا يحدث ذلك؟ سؤال ليس عادياً، ما دامت حرب الحصار والتجويع قراراً غير عادي. أما الجواب عن السؤال فمحكوم بعدة أمور لا بد من الإطّلال عليها.

أولاً: سقوط اتفاق أوسلو

يقوم اتفاق أوسلو على قاعدتين: الأولى إنشاء حكم ذاتي فلسطيني خلال خمس سنوات جرى تمديدها إلى سبع سنوات. والثانية إجراء مفاوضات بشأن قضايا الوضع الدائم والنهائي، تشمل الحدود والقدس واللاجئين والمستوطنات والمياه. كان التصور الفلسطيني أن الحكم الذاتي سيشمل جميع أراضي الضفة الغربية، باستثناء المستوطنات ومعسكرات الجيش الإسرائيلي، أي ما يمكن ترجمته إلى 90% من الأرض. لكن الحصيلة كانت مغايرة لذلك، إذ اخترعت إسرائيل نظرية تقسيم الأراضي إلى مناطق (أ) و(ب) و(ج)، وحين قاربت المدة الزمنية للاتفاق نهايتها كان الحكم الذاتي الفلسطيني يشمل 42% من الأرض فقط، منها 18% بصلاحيات إدارة كاملة، و24% بإشراف مشترك - الإدارة فيه للفلسطينيين والأمن للإسرائيليين - بينما بقيت نسبة 58% الباقية بإشراف إسرائيلي الكامل. وكانت هذه الحصيلة هي أول نكسة تنال التصور الفلسطيني لمستقبل اتفاق أوسلو وتضعه أمام طريق مسدود. ثم جاءت النكسة الثانية في مفاوضات كامب ديفيد (تموز/ يوليو 2000)، التي عرض فيها إيهود براك، رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، تصور إسرائيل للتسوية السياسية الدائمة، والقائمة على مساومة في شأن اقتسام الضفة الغربية، بما في ذلك مدينة القدس ومنطقة الأغوار، ومن دون أي استعداد للبحث في "القضية الفلسطينية" الأصل، والتي تلخص البحث بشأنها في موضوع حق العودة. وحين رفض الوفد الفلسطيني، برئاسة الرئيس الراحل ياسر عرفات، هذه المساومة الإسرائيلية، وتم إعلان فشل المفاوضات، سقطت الرقيزة الثانية من ركائز اتفاق أوسلو، وتبين أن هذا الاتفاق سقط بالممارسة. وقد رد الفلسطينيون على الوصول إلى هذا الأفق المسدود بإطلاق الانتفاضة الشعبية الثانية، كوسيلة ضاغطة من أجل تعديل ميزان القوى، وإجبار إسرائيل على تعديل

موقفها بما يتوافق مع قرارات الشرعية الدولية التي رفضت إسرائيل الاستناد إليها في مفاوضات كامب ديفيد. أما الإسرائيليون فقد اعتبروا أن اتفاق أوسلو لم يعد مفيداً لهم، وعملوا على تدمير كل ما نشأ بسببه، فانتخبوا قيادة جديدة رافضة للاتفاق (حزب الليكود بزعامة أريئيل شارون)، وحاصروا الرئيس عرفات في مكتبه، وشنوا حملة عسكرية أعادت احتلال الضفة الغربية، ودمروا العديد من أجهزة السلطة الفلسطينية، ولقيت هذه السياسة دعماً أميركياً واضحاً. وجرى في هذا السياق إعلان الخطة الأميركية للحرب على الإرهاب، وتقدم شارون وسط تشجيع أميركي ليعلن أن مقاومته للانتفاضة الفلسطينية هي مقاومة للإرهاب، وتم قبوله في النادي الأميركي العالمي على أساس هذه الصيغة الجديدة.

رفعت الولايات المتحدة الأميركية في هذا السياق شعار تغيير القيادة الفلسطينية، وضرورة أن يغير الشعب الفلسطيني نفسه، وينتخب قيادة جديدة ترفض "الإرهاب - الانتفاضة" وتحاربه (مبادرة بوش). وكان عنوان التغيير في هذه الخطة إقصاء ياسر عرفات، وتم ذلك على مرحلتين، جرى في المرحلة الأولى الضغط عليه كي يتخلى عن صلاحياته كاملة، ويتحول إلى مجرد رمز، لمصلحة رئيس الحكومة، وعلى أمل أن رئيس الحكومة المنشود سيقبل الخطة الأميركية - الإسرائيلية، ويوقع ما هو مطلوب منه، وتم اختيار محمود عباس (أبو مازن) لهذا المنصب، ورفع شعاره ضد "عسكرة الانتفاضة". فهم الإسرائيليون هذا الشعار على أنه توجه إلى ضرب ما كانوا يسمونه "الإرهاب، والبنية التحتية للإرهاب". غير أن محمود عباس كان يعتبر أن هذا المنحى سيؤدي إلى سفك الدماء، وإلى نوع من الحرب الأهلية الفلسطينية، وعبر صراحة عن موقف الرفض للإيغال في الدم الفلسطيني، وسعى بدلاً من ذلك لإقناع أطراف الانتفاضة المسلحة بإعلان هدنة ولو من طرف واحد، وقدمت له حركة "حماس"، ومعها حركة الجهاد الإسلامي وغيرهما من القوى المقاتلة، هذه الهدنة التي طلبها. لكن إسرائيل رفضت هذا النهج، وتعاملت مع رئيس الحكومة على أنه عاجز عن ضرب الإرهاب، وامتنعت من التعامل الفعال معه، وأدى ذلك إلى فشله واستقالته. فانتقلت إسرائيل إلى مرحلة ثانية لإقصاء عرفات، وجرى تسميمه للتخلص منه نهائياً. وهنا حدثت سلسلة من التغييرات على عدة صعد:

فلسطينياً: شكل غياب ياسر عرفات غياباً لمرحلة الضمانة الوطنية الجامعة التي كان يمثلها، سواء داخل صراعات حركة "فتح"، أو داخل صراعات الساحة الفلسطينية. ثم بدأت تظهر داخل حركة "فتح" صراعات وتصعدات، اندفع بعضها نحو السعي لإقصاء القيادة القائمة وإحلال قيادة جديدة مكانها، واندفع البعض الآخر لتنظيم تمردات على القيادة، بعضها تنظيمي وبعضها مسلح، مع شكوك متوالية في أن لدى جزء فاعل من هذه القوى ارتباطات تتجاوز الصراع الداخلي المحتدم، وتحاول تجبير الصراع الداخلي لمصلحة ارتباطاتها، وبما يعني في النهاية استيلاء حركة "فتح" جديدة، تسير في نهج سياسي مخالف لنهجها الوطني التاريخي.

إسرائيلياً: بادرت القيادة السياسية في إسرائيل بزعامة أريئيل شارون إلى وضع موقفها، الذي لم يعد يرى في اتفاق أوسلو فائدة لإسرائيل، ووضع التنفيذ، وأعلنت خططها للحل المنفرد، ولرسم حدود إسرائيل بقرار منها، وتحت ستار عدم وجود طرف فلسطيني مفاوض. ونفذت خطواتها الأولى في هذا الاتجاه في قطاع غزة، فتم إخلاؤه عسكرياً واستيطانياً، لكن تم في الوقت نفسه الحفاظ على السيطرة الكاملة عليه عسكرياً من الخارج. ثم واصل خلفه، إيهود أولمرت، السياسة نفسها في إطار الضفة الغربية، إذ سعى للاستيلاء على القدس، وعلى نصف الضفة الغربية، وعلى الجدار العازل.

أميركياً: جرى رسمياً إعلان مواقف متوالية تشجع إسرائيل على المضي في سياستها العدوانية، وعلى نهجها في رفض التفاوض، إلا إذا كان التفاوض يعني القبول بما تخطط له. وكان أبرز ما أقدمت عليه الإدارة الأميركية إعلان "مبادرة بوش"، ثم إعلان خطة "خريطة الطريق" وضمها السعي لإنشاء دولة فلسطينية بحدود مؤقتة (والتفاوض البعيد المدى بشأن الدولة الفلسطينية). ثم جرى تقديم "وعد بوش" إلى أريئيل شارون، والذي تضمن تأييداً للسياسة الإسرائيلية في أهم قضايا الحل النهائي: عدم العودة إلى حدود سنة 1967، وبقاء المستوطنات الكبرى تحت شعار أخذ المتغيرات الديموغرافية بعين الاعتبار، ورفض المطالبة بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية، والاعتراف بيهودية دولة إسرائيل على الرغم مما يشكله ذلك من تهديد لوضع الفلسطينيين المقيمين داخل دولة إسرائيل (1.300.000 نسمة). ويكمن في خلفية هذه المواقف الأميركية تصور لدور إسرائيلي بارز في السعي لإنشاء ما يسمى "الشرق الأوسط الكبير"، حيث تتصور الولايات المتحدة دوراً أمنياً محورياً لإسرائيل، يستدعي الوصول إليه تقويتها وتشجيعها على نيل ما تريد، وعلى عدم التراجع أمام المطالب الفلسطينية والعربية، لتكريسها في النهاية قوة إقليمية أساسية فاعلة.

صعود حركة "حماس"

راقت حركة "حماس" كل هذه التغيرات، فلسطينياً وإسرائيلياً ودولياً، ووصلت إلى استنتاج أن اتفاق أوسلو انتهى عملياً، وأن الانتفاضة الفلسطينية أوجدت مناخاً نضالياً جديداً، وأن غياب عرفات سيضعف حركة "فتح" ويفجر خلافاتها الداخلية، وأن هذه التغيرات تؤثر بصورة نوعية في مجرى العمل الوطني الفلسطيني، وتطرح سقوط المشروع الوطني الفلسطيني كما تصورته حركة "فتح"، فقررت، كما يبدو، التقدم إلى واجهة المشهد السياسي، وخاضت الانتخابات التشريعية، وأحرزت فيها نجاحاً ملحوظاً.

أحدث نجاح حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية الفلسطينية هزة كبيرة، فلسطينياً وعربياً ودولياً. فعلى الصعيد الفلسطيني شكل صعود "حماس" تكريساً لوجود قوة فلسطينية توازي حركة "فتح"، وتنتهي مرحلة شكلت فيها حركة "فتح" القوة المهيمنة الوحيدة. أما ردة فعل كوادر "فتح" فكانت ردة فعل غير المصدق لما حدث، وأنتجت مواقف غير عقلانية كرسست نفسها لمحاولات إسقاط حكومة "حماس". وبدأت هذه القوى تضغط على الرئاسة الفلسطينية، وتحرضها على المضي بسرعة نحو هذا الهدف. وتم في هذا السياق استنكار منظمة التحرير الفلسطينية ودورها القيادي ومرجعيتها السياسية، خلافاً لعمل سابق مديد لامتصاص منظمة التحرير داخل السلطة نفسها. وبما أن رئيس السلطة، محمود عباس (أبو مازن)، هو رئيس منظمة التحرير في الوقت نفسه، فقد جرى وضع مؤسسة الرئاسة في مواجهة مؤسسة الحكومة، وكاد يوجد على الأرض حكومتان متنازعتان. ثم جرى إعداد وثيقة الأسرى كوسيلة من وسائل الضغط على حكومة "حماس"، بحيث توضع أمام خيارين: إما التراجع عن مبادئها المعلنة لمصلحة برنامج حركة "فتح"، وإما أن تواجه استفتاء شعبياً بشأن الوثيقة ينتهي إلى إقالة حكومة "حماس"، وفي مرحلة لاحقة إقالة المجلس التشريعي والدعوة إلى انتخابات جديدة، يتم الحرص فيها على ضمان نجاح حركة "فتح" وتقليص دور حركة "حماس". لكن أوضاعاً ضاغطة نشأت وعرقلت المضي في هذا النهج حتى نهايته، وذلك حين نفذ المقاتلون الفلسطينيون عملية فدائية ناجحة (عملية الوهم المتبدد في 25/6/2006) ضد معسكر إسرائيلي، وأسروا جندياً إسرائيلياً. وشكلت تداعيات هذه العملية، مع ما رافقها من تهديد إسرائيلي متصاعد، ضغطاً نفسياً على الجميع أدى إلى التوافق على صيغة مقبولة من الجميع لوثيقة الأسرى، وإلى إلغاء الاستفتاء الذي كان يندرز بصراع سياسي محتدم يصل إلى حد الانقسام. وتوحد الموقف الفلسطيني من جديد. أما الهزة التي أحدثتها نجاح حركة "حماس" على الصعيد العربي، فقد اتخذت مسار التخوف من أن يشجع هذا النجاح في الساحة الفلسطينية على نجاح مماثل تقوده الحركات الإسلامية فتصل إلى الحكم في دول عربية أخرى. وبسبب هذه المخاوف انضمت دول عربية إلى الموقف المعادي لنجاح حركة "حماس"، وإلى الموقف العامل على تفشيل تجربتها.

لكن الهزة الأكبر بعد نجاح حركة "حماس"، كان ميدانها إسرائيل وداخل الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تعاون الطرفان على تنظيم حملة عالمية لمحاصرة حركة "حماس"، أخذت عملياً مسار تجويع الشعب الفلسطيني. وتم تنظيم حصار دولي وعربي ومصرفي يمنع وصول أية مساعدة خارجية إلى الحكومة الفلسطينية. والسؤال هنا: لماذا كانت ردة الفعل العنيفة هذه، وغير المسبوقة، من جانب إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية؟ الأسباب واضحة جداً، وهي كما يلي:

بالنسبة إلى إسرائيل، مثل نجاح حركة "حماس" إعلان فشل سياسة احتواء الحركة الوطنية الفلسطينية التي بدأت منذ اتفاق أوسلو، وكادت تصل إلى نهاياتها عندما يبدأ تنفيذ خطة أولمرت، خطة فرض الحل المنفرد. إسرائيل ترى أنه تم احتواء منظمة التحرير الفلسطينية منذ يوم وقعت الاعتراف بإسرائيل، ومن دون أن تنال أي مقابل يوازي هذا الثمن الكبير. كما أن الأمر الواقع الذي نشأ، وأصبحت فيه السلطة هي المتعامل الرئيسي مع إسرائيل، أدى إلى تهميش منظمة التحرير وغياب أي دور سياسي مؤثر لها. وحين قامت إسرائيل بإعادة احتلال الضفة، وضرب أجهزة السلطة الفلسطينية، وإعلان خطة الحل المنفرد، فقد كانت توجه في الواقع ضربة إلى الإطار الثاني الأساسي المكون للحركة الوطنية الفلسطينية، وهو حركة "فتح"، باعتبارها هي السلطة وهي الحزب الحاكم للسلطة. وحين يفرض على حركة "فتح" (الحاكمة) واقع الحل المنفرد، سواء بالتفاوض أو من دونه، يكون قد تم إسرائيلياً احتواء البند الأساسي الثاني في الحركة الوطنية الفلسطينية، وتكون إسرائيل حققت نجاحاً تاريخياً ملموساً، يحقق شعار شارون القائل بمواصلة "حرب الاستقلال". هنا جاء فوز حركة "حماس" في الانتخابات ليضع حاجزاً أمام تطلعات إسرائيل، وليشعرها بأن مخطتها لن يستطيع المضي نحو هدفه النهائي، وليضع أمامها صورة مقلقة لها فحواها أن الأمور تعود إلى نقطة البداية، وأن ثلاثة عشر عاماً من العمل الدؤوب ضمن إطار اتفاق أوسلو ونهج تطبيقه

إسرائيليًا، لن تؤدي إلى قطف الثمرة المرجوة. أدركت إسرائيل أن سياسة مديدة تتعطل، وأن مخططاً جرى تنفيذه بدأب مهدد بالتلاشي، وها هي الإشارة الأولى بأن الحركة الوطنية الفلسطينية لم تتلاش، بل يمكن القول إنها تحاول أن تنهض من جديد. وهذا هو السبب الحقيقي لغضب إسرائيل غير الطبيعي من نجاح حركة "حماس"، وهذا هو السبب الحقيقي لمبادرتها نحو العمل السريع، والسريع جداً، لمحاصرة حكومة "حماس" وإغلاق طريق المستقبل أمامها.

ولم يكن الأمر بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية مختلفاً عن إسرائيل، إنما في سياق أكبر يتعلق بأهداف في مستوى الولايات المتحدة الأميركية. فإذا كانت الولايات المتحدة تعمل من أجل إنشاء "الشرق الأوسط الكبير"، وتتصور لإسرائيل مهمة أساسية في إطار هذا المشروع، تتولى فيه مهمة الضبط الأمني الاستراتيجي، فإن نجاح "حماس" الانتخابي، في فلسطين، وفي مواجهة إسرائيل، يشكل نكسة لمشروعها الاستراتيجي الشامل، ولا بد من العمل السريع والقاسي لتجاوز هذه النكسة، فكان أن صبت كل جهدها، واستعملت كل نفوذها، لتنظيم حصار دولي حول حكومة "حماس"، حتى لو أدى إلى تجويع شعب بأكمله. وهنا كانت الولايات المتحدة الأميركية أكثر اهتماماً بالإيحاء الرمزي الذي يمثله نجاح حركة "حماس"، بأن نجاحاً مماثلاً، لحركات مماثلة، في دول عربية أخرى، سيمثل انتكاسات متوالية لمخطتها الاستراتيجي، وهو ما لا تطيقه الولايات المتحدة، وخصوصاً بعد أن اقترب موعد الانتخابات النصفية للكونغرس (تشرين الثاني/نوفمبر 2006)، وكما لا تؤثر هذه التطورات في بقاء الحزب الجمهوري في السلطة. وهكذا وجدت حركة "حماس" نفسها في أتون معركة استراتيجية دولية لم ترغب فيها، ولم تسع لها، وهي معركة لا تستطيع أن تخوضها وحدها.

إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية

تمثل منظمة التحرير الفلسطينية نظرياً المرجعية السياسية للسلطة الفلسطينية. أما عملياً فقد أصبحت السلطة الفلسطينية هي القاعدة المسيطرة، وتحولت منظمة التحرير إلى مجرد غطاء يتم استنكاره، أو استعماله عند الحاجة إليه فقط. وعملت السلطة على استيعاب مؤسسات منظمة التحرير في داخلها: تم دمج جيش التحرير في الأجهزة الأمنية، وتم استيعاب الدائرة السياسية في وزارة الخارجية، وتم إلحاق الصندوق القومي بوزارة المالية. وهكذا لم يبق من مؤسسات منظمة التحرير إلا المجلس الوطني الذي تم توسيع عضويته (ما يزيد على 800 عضو) بحيث تحول إلى مؤسسة هلامية، فضلاً عن أنه لم يدع إلى الاجتماع منذ سنة 1996، إضافة إلى اللجنة التنفيذية التي تحولت إلى مجرد هيئة توافق على ما تريده السلطة. أما بنيتها الداخلية (الفصائل) فقد تعرضت لانقسامات ملحوظة بحيث بات كل فصيل يواجه فصيلاً آخر منشقاً عنه. ونشأت داخل الفصائل التي لم تنشق (الشعبية، الديمقراطية) تيارات متناقضة المواقف، فتتظيم الداخل يؤيد سياسة "فتح" (السلطة)، وتنظيم الخارج يعارض، علاوة على أن اللجنة التنفيذية أصبحت تمثل حالة قديمة لم تتجدد، على غرار المجلس الوطني نفسه. وحين جرت الانتخابات الأخيرة تبين أن قوى أساسية في اللجنة التنفيذية لا تحظى بأي تمثيل شعبي مقنع.

حدث هذا كله بينما كان المجتمع الفلسطيني يشهد في الداخل والخارج تغيرات بنيوية ملحوظة. فقد نمت في الداخل قوى اجتماعية جديدة (جبهة التغيير الديمقراطي/مصطفى البرغوثي)، وتبلورت بصورة أوضح الظاهرة التي يمكن أن نسميها "مجتمع المخيمات"، ونمت في الخارج هيئات مدنية انتشرت في البلاد العربية وفي عواصم العالم، كرسَتْ نفسها للعمل من أجل "حق العودة".

وكانت تداعيات وضع السلطة الفلسطينية، ومواجهتها مع إسرائيل، السياسية والعسكرية، تستدعي حوارات داخلية لضبط الموقف السياسي، دار معظمها في القاهرة، وتوصل هذا الحوار إلى تفاهات هدفها دخول "حماس" وحركة الجهاد الإسلامي في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، واستدعى ذلك الحديث عن ضرورة "تفعيل المنظمة" أو إعادة بنائها. وتجدد هذا الحديث بقوة بعد نجاح حركة "حماس" في الانتخابات، إذ "اكتشفت" حركة "فتح" أن التمسك بشعار المنظمة يشكل ورقة رابحة في صراعها مع حركة "حماس"، فدعت حركة "حماس" إلى الاعتراف بالمنظمة، وردت "حماس" على الدعوة بضرورة تنفيذ قرارات الحوار في القاهرة، وبدء البحث في كيفية تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية. وهنا نشأ تياران:

تيار يقول بـ "تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية" فقط، ويتصور أن هذا التفعيل يتم بالعودة إلى تطبيق أسس العمل التي تم التوافق عليها منذ سنة 1968 حتى الآن، أي باجتماع الفصائل الفدائية المكونة للمنظمة، والاتفاق على تشكيل مجلس وطني جديد بحسب قاعدتي "الكتوت" و"التعيين"، على أن يجتمع المجلس الوطني وينتخب لجنة

تنفيذية جديدة، ويشكل ذلك "تفعيلاً" لمنظمة التحرير الفلسطينية، تشارك فيه القوى الموجودة خارجها، أي حركة "حماس" وحركة الجهاد الإسلامي.

وتبار آخر يرفض نظرية "التفعيل"، ويطالب بـ "إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية"، وهو شعار ينطوي على إدراك الحاجة إلى إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني، انطلاقاً من أن المشروع القديم انتهى إلى الفشل. وتستدعي إعادة البناء النظر في إعداد ميثاق فلسطيني جديد، بعد قرار تعديل الميثاق (أو إلغائه) الذي اتخذ سنة 1996، والنظر في تشكيل المجلس الوطني بحسب قاعدة الانتخاب، وهو ما يستدعي نبذ فكرة أن الفصائل هي التي تشكل قاعدة بناء المنظمة، وتدعو بدلاً منها إلى أن تشكل القوى الاجتماعية، وعلى أساس الانتخابات، البناء الأساسي للمنظمة.

وتقف في خلفية هذا المشهد، الداعي إلى إعادة البناء، التغيرات الكبيرة التي طرأت على المشهد السياسي العالمي. فحين ولدت منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964، وحين تجددت سنة 1968، كان المناخ العالمي هو مناخ حركات التحرر القائمة في العالم كله، والتي تسعى كلها إلى الاستقلال، وأحياناً عبر الثورة المسلحة. وكانت هناك جبهة عالمية يقودها الاتحاد السوفياتي، وأحزاب وهيئات ذات وزن داخل المجتمع الغربي، تدعم هذا الاتجاه وتسانده. كما كان هناك مناخ عربي منشغل بموضوع المواجهة مع إسرائيل (حرب المياه سنة 1964، حرب 1973، حرب لبنان 1982). لذلك، وحين برزت منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1968، وأُسندت قيادتها إلى الفصائل الفدائية ("فتح")، وتم رفع شعار التحرير، ثم شعار الدولة الفلسطينية المستقلة، فقد كان هذا التوجه يعبر عن الواقع المتجدد، وينسجم في الوقت نفسه مع المناخ العالمي السائد.

حالياً، يوجد مناخ عالمي جديد يركز على قضية "حقوق الإنسان"، وتغيب عنه القوى المؤيدة للثورة، وتتصدر واجهة النفوذ السياسي فيه القوى العالمية المعادية والداعية، صواباً أو خداعاً، إلى حل المشكلات الدولية بالحوار. ولذلك فإن إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية لا بد من أن تأخذ هذه الأمور بعين الاعتبار، كي تكون قادرة على التأثير في الساحة الدولية، وقادرة على كسب الأصدقاء. أما ترجمة ذلك عملياً فتعتمد على ثلاثة أسس: اعتبار أن القوى الاجتماعية الفلسطينية هي التي ستشكل البنية الأساسية الجديدة للمنظمة؛ اعتبار أن الانتخابات هي قاعدة الاختيار لممثلي الشعب الفلسطيني ولأعضاء المجلس الوطني؛ الاعتماد على منظمات حق العودة، وعلى شعار حق العودة، في الترويج السياسي لعمل المنظمة فلسطينياً وعربياً وعالمياً، باعتبار أن حق العودة يشكل شعاراً جامعاً للفلسطينيين في كل أماكن وجودهم، وباعتبار أن حق العودة هو الترجمة الفلسطينية للشعار العالمي السائد، صواباً أو خداعاً، والقائل بـ "حقوق الإنسان".

إن الوضع العالمي يشهد حالة من الحمى التي تتركز حول كلمتي الديمقراطية والانتخابات. ومن الممكن للفلسطينيين أن يستفيدوا من حالة الحمى هذه لتطوير تمثيلهم وتحويله إلى تمثيل ديمقراطي منتخب، يعبر عن تجمعات، وعن جوال، وعن لجان مجتمع مدني، تلتقي كلها حول فكرة حق العودة، ليتشكل في النتيجة مضمون جديد لشعار إعادة إحياء المشروع الوطني الفلسطيني.

لم تظهر حركة "فتح" (أو السلطة) حتى الآن أية إشارات تفيد بأنها على استعداد للتفكير في مخطط إعادة بناء منظمة التحرير بمفهوم جديد يعبر عن التغيرات الاجتماعية الفلسطينية أو عن التغيرات السياسية العالمية. بينما تظهر حركة "حماس" تلمساً أولياً لم يكتمل بعد بوجهة نظر مبلورة، بالاستعداد للعمل وفق منطوق هذه التغيرات. لكن تلمسها هذا يفسر ضدها، بأنه سعي منها للسيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من أن منطق إعادة بناء منظمة التحرير على أساس التغيرات المشار إليها ينطوي على مبدأ جذب أكبر قدر ممكن من الطاقات الفلسطينية الشعبية إلى داخل إطار منظمة التحرير، وهو مبدأ أشمل كثيراً من مبدأ هيمنة "فتح" أو هيمنة "حماس". وهو أيضاً مبدأ قادر على أن يولد من داخله طاقات فلسطينية جديدة، وقيادات فلسطينية جديدة، تستطيع أن تتابع مسيرة المشروع الوطني الفلسطيني المتجددة. ومهمة الحركات السياسية الفاعلة أن تستفيد من هذه الطاقة الجماهيرية لا أن تصدها، وأن ترى فيها قوة جديدة لها، لا قوة تتحداها.

أخيراً، لا بد من القول إن منظمة التحرير الفلسطينية، إما أن يعاد بناؤها بما يعبر عن التغيرات، وإما أن تفشل عملية "التفعيل" لأنها تنتمي إلى عهد مضي. وأتذكر أن ذلك فإن ديناميكية الشعب الفلسطيني ستدفع بالأمر نحو بناء أشكال تنظيمية جديدة خارج إطار منظمة التحرير. ومن يتابع نبض الشعب الفلسطيني، وتحركاته على أرض الواقع، يستطيع أن يدرك، ويستطيع أن يرى، أن إرهابات الأشكال الجديدة قائمة وممكنة، لكن الكل ينتظر ما

سيجري في إطار منظمة التحرير ليعمل تحت لوائها، أو ليتجاوزها إن أصرت على البقاء ضمن أطر الماضي التي تحتضر.

ولا بد من أن نوّكد أن إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية تراقبان هذا الذي يجري، وهذا الذي يختمر، وتحاول كل منهما أن تمنع ولادته. ومن هنا فإن ضرورة إدراك أن إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، وإعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني، هما مهمة نضالية كبيرة، وأن الولادة لن تكون سهلة، وأن أشكال النضال لن تكون ميسرة كما في الماضي. والمستقبل هو لمن يقررون أنهم سيواصلون معركة الحصول على الحقوق. وعلى هذا الأساس يجب أن نفهم لماذا يحاصر العالم حكومة "حماس" ■

(*) كاتب فلسطيني مقيم بباريس.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx